التعليم وتحديات المستقبل

إعداد

أ.د شبل بدران

أستاذ أصول التربية

وعميد كلية التربية السابق- جامعة الإسكندرية

بحث مقدم إلى

المؤتمر العلمي الدولي الأول

رؤية إستشراقية لمستقبل التعليم في مصر والعالم العربي في ضوء التغيرات المجتمعية المعاصرة

المنعقد بكلية التربية- جامعة المنصورة

بالإشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة

في الفترة من ٢٠-٢١ فبراير ٢٠١٣م

٢٠١٣م-١٤٣٤هـ

بدلاً من المقدمة:

يشهد العالم اليوم تطورات ونقلات نوعية جذرية في كافة مناشط الحياة، بما في ذلك طريقة الحياة نفسها، وذلك بفضل العديد من الثورات العلمية والتكنولوجية والمعرفية التي بدأت تتبلور نتائجها ومعطياتها سواء على الصعيد الإقتصادي أو السياسي أو العلمي والثقافي، وكان لزاماً علينا في خضم كل تلك التحولات الجذرية، أن نحاول أن نرسم صورة لتعليم الأجيال العربية القادمة التي ستعيش مشكلات وقضايا لم نعيشها نحن بعد.

من هنا فطرح رؤية مستقبلية لإصلاح النظام التعليمي العربي أمر ضروري وهام، ويجب في البداية أن نقر بأنه لا توجد رؤية واحدة بل هناك رؤى عديدة ومتنوعة كلها تقدم نفسها بوصفها الأصلح والأنفع، ولكن يظل المعيار الحقيقي: ما هي القضايا والمصالح التي تنطلق منها تلك الرؤية؟ وما هي غايتها الكبرى؟ وما علاقتها بتحقيق تعليم عالي الجودة وجيد النوعية؟ وما نوع التفكير الذي تسعى إلى إشاعته وتكريسه؟ وما نوع العلاقات الإجتماعية التي تود أن تسود خلال تلك الرؤية؟ وما نوع المعرفة التي تسعى إلى تعظيمها وتكريسها للأجيال العربية القادمة؟ وأخيراً ما هي المصالح الإقتصادية والسياسية والثقافية التي تدافع عنها؟

فهناك من تقوم إفتراضاهم وتصوراتهم عن المستقبل على أساس أنه امتداد للماضي والحاضر، وهناك من يرون أن المستقبل يمكن تحديده والتحكم فيه بناء على تخطيط طويل المدى وإرادة قوية، وطائفة أخرى ترى أنه من غير الممكن بل من المستحيل معرفة المستقبل أو ما يخبئه من أحداث أو مفاجئات، لهذا يتم التركيز على التخطيط قصير المدى، وفئة أخرى ترى أن المستقبل عبارة عن صندوق أساطير الإغريق ملئ بكل ما يمكن توقعه من حسن وسيء، وهناك من يؤسسون إفتراضاهم وتصوراتهم ورؤاهم عن المستقبل على أساس نظريات الحتمية التاريخية أو المادية أو الدينية.

ومن ناحية أخرى هناك من يرى أن نظام التعليم العربي في القرن الحادي والعشرين سيتغير تغيراً شكلياً وجوهرياً، فهو نتاج العصر الحديث الذي كانت بدايته الثورة العلمية والصناعية الأولى في

القرن السابع عشر ونهايته مع نهاية الثورة الصناعية الثانية التي برزت خلال القرن العشرين، وانتهت في بداية الثمانينات منه، وقد أخذ النظام التعليمي العربي من هذا العصر الذي ولد ونشأ فيه فلسفته وخصائصه وتنظيمه.

أما القرن الحالي فهو يحتل عصر ما بعد الحداثة والذي بدأت معالمه تظهر في بداية التسعينات من القرن العشرين عندما بدأت الموجة الثالثة أو الثورة التقنية والصناعية الثالثة، وترتب على هذا كله أن النماذج والأشكال والتصورات المقترحة لما سيكون أو ينبغي أن يكون عليه النظام التعليمي العربي في القرن الحادي والعشرين تعددت وكثرت واختلفت فيما بينها، حيث أن لكل نموذج أو تصور ما يسنده من مرتكز فكري أو استشرافي او تحليلي.

وسنحاول هنا البحث عن المعالم الأساسية للنظام التعليمي العربي والذي يأخذ في إعتباره بكل الإشكاليات والصعوبات، فهي تهدف إلى بلورة خيارات أساسية وملامح رئيسية لما يمكن أن يكون عليه النظام التعليمي العربي في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين وفي الجوانب التي تتصل بفلسفته وهيكلته وتنظيمه وتمويله وإدارته ومحتوى البرامج الدراسية وأساليب تعليمها وأوضاع معلميها وتلاميذها مع الإعتماد على واقع التحولات الجارية وما سيتمخض عنها في تحديد صورة المستقبل وعلى النماذج المقترحة لنظام التعليم العربي في القرن الحادي والعشرين.

• أولا: التحولات العالمية المؤثرة في تشكيل المستقبل:

١- الثورة العلمية والتكنولوجية:

إن الثورة العلمية والتكنولوجية التي يعيشها عالمنا المعاصر تستلزم بالضرورة تزويد الأفراد والمتعلمين بالمعارف والمهارات التي تتطلبها تلك الثورة في كافة أشكلها وصورها. وذلك لأن المعرفة لم تعد أسيرة جدران الكتب ودوائر المعارف، ولكنها أيضاً نسبية ومتغيرة وليست مطلقة، فإنها تتغير بتغير العلم

ومناهجه وطرائقه، وأصبحت متراكمة ونامية بصورة مذهلة، حيث أصبحت تلك المعرفة التي عرفها البشر خلال القرن الماضي يمكن تحصيلها خلال أسابيع وأيام معدودة في تضاعفها وتناميها.

ولعل أبرز جوانب الثورة العلمية والمعلوماتية هو الجانب الخاص التطورات المدهشة في عالم الحاسوب، إن عالم الحاسوب لا يزداد سرعة وكفاءة وحسب، بل يزداد تخصصاً ورخصاً وصغراً وإنتشاراً وإستخداماً ويتحرك من المغناطيسي إلى الضوئي ومن الضوئي إلى الرقمي ومن الثبات إلى المتحرك ومن الجامد إلى الناعم ومن المادة إلى الخلية العضوية، ولقد ساهم كل ذلك في تحويل البيانات والمعلومات والمعارف إلى سلعة وخدمات مرغوبة تدر أرباحاً أرباح تفوق كل القطاعات الإنتاجية الأخرى. وتحولت ثقافة المعلومات إلى أهم مصدر من مصادر الثروة، وقوة من القوى الإجتماعية والسياسية والثقافية الكاسحة في عالم اليوم(١).

ولقد أثرت ثورة العلم والمعلومات والإتصال على نظم التعليم بصور متعددة وهائلة، فالإنفجار المعرفي المتمثل في الزيادة الكمية والنوعية في المعرفة وفروعها، يحتم على المؤسسات التعليمية أن تعيد النظر في أسس إختيار وتخطيط وبناء المناهج والمحتوى الدراسي وأساليب التعامل مع المعرفة من حيث طرق تدريسها وأسلوب تعامل الطلاب والمعلمين معها. من هنا فإن التوجه القديم- السائد حالياً- القائم على نقل وتلقين المعرفة والحقائق لن يكون مناسباً وعلينا أن نتجه إلى تعليم الأطفال أساليب الوصول إلى المعرفة المناسبة والمطلوبة والقدرة على الإختيار منها والتعامل والتعاطي معها، بمعنى آخر أن نتجه إلى تعليم التلاميذ أنماط التفكير وأساليب الوصول إلى المعرفة والتعامل معها، بدلاً من حفظها وتذكرها وإقرارها مرة ثانية أثناء أداء الإمتحان.

أما من حيث تأثير ثقافة المعلومات على المنهج الدراسي، فمن المعروف أن الوسائل متعددة الوسائط تمكن المدرسين من إنتاج المنهج الدراسي الجماعي وفقاً للمواصفات الفردية داخل مجموعات الطلاب، أي أن التعليم الجماعي وفقاً للخصائص الفردية للمتعلمين سيصبح ممكناً، كما أن العالم كله سيرتبط بما يسمى "بطريق المعلومات السريع"، والذي تمثل شبكات المعلومات العالمية

التي تستخدم الآن بدايته المتواضعة وسيتم الدخول والتعامل مع "طريق المعلومات السريع" هذا بوسائل وتقنيات متعددة ثابتة ومحمولة، من حاسوب إلى هاتف نقال إلى تليفزيون منزلي وإلى آلات إلكترونية تحمل في الجيب تتصل لاسلكياً "بطريق المعلومات السريع"، وسيوفر "طريق المعلومات السريع" وبدون إنقطاع أفضل ما كتبه المدرسون والمؤلفون من مواد تعليمية تمكن التلاميذ من التعامل معها تفاعلياً، كما أن "طريق المعلومات السريع" سيمكن من انتشار الفرص التعليمية والشخصية حتى بالنسبة للطلاب الذين لم يصادفهم الحظ للإلتحاق بأفضل المدارس أو التمتع بالدعم الأسري الأفضل(٢) .

من جانب آخر فإن ثقافة المعلومات سوف تُسرع وتُمكن من أن يصبح التعليم متاحاً أمام الطلاب غير المنتظمين في مختلف أنحاء العالم، وسوف يكون بإمكان الناس في أي مكان الحصول على أفضل الدورات الدراسية التي يدرسها مدرسون أكفاء، وسيجعل "طريق المعلومات السريع" تعليم الكبار بما في ذلك التدريب المهني ودورات التطوير والتنمية المهنية متاحاً بصورة أكثر فاعلية وسهولة.

أما فيما يتعلق بتأثير تقانة المعلومات على المعلمين من حيث أدواره ومهامهم، فإن هناك تخوفاً يتردد على ألسنة الكثيرين من أن التقانة سوف تحل محل المدرسين، غير أن ذلك لن يحدث، "فطريق المعلومات السريع" لن يحل محلهم، أو يحجم أهمية أي من الكفاءات التعليمية الإنسانية التي تحتاج إليها من أجل تحديات المستقبل وبخاصة المدرسين الملتزمين، والإداريين المبدعين، وأولياء الأمور المعينين، فضلاً عن الطلاب المجتهدين، إن مدرسي المستقبل الجيدين سيظلون يقومون ويعملون بما هو أكثر من تعريف الطلاب بكيفية الحصول على المعلومات من خلال "طريق المعلومات السريع" فسيظل مطلوباً منهم أن يدركوا متى يختبرون ومتى يعلقون أو ينبهون أو يثيرون الإهتمام وسيظل مطلوباً منهم أيضاً أن ينموا مهارات الطلاب في مجال الإتصال الكتابي والشفهي، كما سيستخدمون التقانة كنقطة بداية أو كوسيلة مساعدة، إن المدرسين الناجحين سيعملون بوصفهم مدربين وشركاء وكمنافذ خلاقة، وجسور إتصال بالعالم.

أما تأثير التقانة على أساليب وطرائق التدريس، فإنه برغم أن حجرة الدراسة ستظل كما هي حجرة للدراسة، فإن التقانة ستغير الكثير من التفاصيل. فالتعليم داخل حجرة الدراسة سوف يتضمن عروضاً متعددة الوسائط كما سيتضمن الواجب المنزلي واستكشاف وثائق إلكترونية ونصوص دراسية بل وربما تضمن ما هو أكثر من ذلك، وخلال فترة وجود الطلاب مع الحاسوب سيختار المدرس أن يعمل مع أفراده أو مع مجموعات صغيرة ويركز بدرجة أقل على إلقاء المحاضرات وأكثر على حل المشكلات، كما أن أساليب التقويم والإمتحانات والطريقة التي ننظر بها إليها، بل وفي تأثيراتها، حيث ستمثل إحدى الفوائد الأخرى للتعلم بمساعدة الحاسوب في الطريقة التي سينظر بها العديد من الطلاب إلى الإختبارات فالإختبارات تمثل في الوقت الحاضر عامل إحباط بالنسبة لكثير من الطلاب، فهي ترتبط بالشعور بالتقصير.

والواقع أن الإختبارات يمكن أن تولد لدى الطالب موقفاً سلبياً تجاه التعليم كله وسوف تتيح "الشبكة" التفاعلية للطلاب أن يمتحنوا أنفسهم في أي وقت في جو خال من أي مخاطرة، ويمثل الإختبار المدار ذاتياً شكلاً من أشكال استكشاف الذات، أن عملية الإختبار تصبح جزءاً إيجابياً من عملية التعلم وستكون هناك خشية أقل من الإختبار الرسمي. إذ أن الإمتحان الذاتي المتنامي بإستمرار يكسب كل طالب معرفة أفضل بمستواه ومدى تقدمه، فكل طالب يبدأ بأخذ إختبار تحديد المستوى الملائم لكي يحدد الموضوعات التي يفهمها والمواضع التي تتطلب تعليماً، كما أن "طريق المعلومات السريع" سوف يحول ركيزة العملية التعليمية من المؤسسة إلى الفرد، كذلك سيتغير الهدف النهائي للتعليم من "الحصول على الشهادة " إلى "الإستمتاع بالتعليم على مدى سنوات العمر"، فيحقق بذلك التعلم الذاتي المستمر مدى الحياة.

٢- تحدي المنافسة العالمية:

في ظل سياسة الإقتصاد الحر، وآليات السوق، وسياسات العرض والطلب، وفي ظل إتفاقيات الجات والتجارة الحرة بين الدول، سيصبح الإقتصاد المهيمن والمسيطر على المؤسسات الدولية، هو

الإقتصاد القادر بصناعاته وتجارته على غزو الأسواق بأقل كلفة ممكنة، وبأجود صناعة ممكنة أيضاً، ففي ظل المنافسة العالمية يستلزم الأمر إعادة النظر في هيكل وبنية النظام التعليمي العربي ومناهجه وطرائق التدريس فيه وغاياته وأهدافه وفلسفته أيضاً.

إن المنافسة المفروضة علينا تستلزم- ضمن ما تستلزم- الأخذ في الإعتبار معايير الجودة الشاملة في التعليم وكذا معايير الجودة في مخرجات هذا التعليم المستجدات العلمية والتكنولوجية ونقل مفهوم التعليم من "التعليم البنكي" إلى "التعليم الحواري" من التعليم القائم على الحفظ والتذكر والإستظهار ونقل العلوم والمعارف من المعلم إلى المتعلم، إلى فهم جديد يسعى إلى تعظيم دور الإبداع وتمكين المتعلم من طرائق وسبل الحصول على المعرفة بوصفها معارف نسبية وليست مطلقة ولا مقدسة ومتغيرة بالتغيرات الحادثة في مجال العلم نفسه ومناهجه ونتائجه[٣].

وإذا كان مفهوم التعليم سيتغير من (التلقين والحفظ والتذكر) إلى الإبداع والمغايرة، فإن دور المعلم سيتغير من حامل للمعرفة إلى المرشد والموجهة والقائم على تدريب المتعلم على طرق الحصول على المعرفة والسعي إليها بمعاونة المعلم، وسيترتب على تحدي المنافسة الدولية وسطوة المؤسسات الدولية (البنك والصندوق الدوليين) وكافة المؤسسات المانحة للمعونة والقروض لدول العالم الثالث على استقلالية القرار الوطني على كافة الأصعدة، وذلك الأمر يتطلب من النظام التعليمي العربي أن يلعب دوره التنويري والتثقيفي بالقضايا العالمية والمحلية، وتمكين الأفراد من القدرة على إتخاذ القرار الرشيد في ضوء المصالح الوطنية العليا، وفي ضوء الإعتبارات الموضوعية والبعد عن الجوانب الذاتية التي تؤثر على إتخاذ القرار.

٣-ثورة المعرفة- الموجة الثالثة:

من أبرز التغيرات التي يشهدها عالمنا المعاصر، ثورة الإتصالات والمعلومات- الموجة الثالثة- وهي الإنتقال إلى عصر الإنتاج كثيف المعرفة، لأن المعرفة أصبحت هي القوة في هذا العصر، ولم يعد السلاح أو الثروة المادية هي القوة، ولكن المعرفة المتجددة القادرة على فعل كل ذلك هي القوة

والإنتاج كثيف المعرفة يجعلنا نرى زراعات دون زراع، وصناعات دون عمال، ونستطيع عن طريق الهندسة الوراثية الحصول على سكريات أعلى بكثير من تلك التي نحصل عليها من الأشجار والثمار وقصب السكر، وسيجعلنا ننتج السيارات دون الحاجة إلى الإنسان، وسيصبح في الموجة الثالثة– عصر الإنتاج كثيف المعرفة– الصراع ليس بين الإنسان والإنسان، ولكن الصراع سيكون بين الإنسان والآلة في السعي نحو الحصول على فرصة عمل، سيتغير الصراع في شكله وأهدافه وآلياته(٤)، صراع جديد قائم على المعرفة وستتغير المهن والوظائف كل ثلاث سنوات على الأقل وستتغير المعارف المرتبطة بتلك المهن والوظائف في أقل من ثلاث سنوات، كل ذلك يلقى بأعباء جديدة ومتجددة على التعليم وأهدافه ووظائفه وغاياته ... أن تغير المهن رهن بتغير فجوى ومحتوى التعليم ومناهجه بشكل دائم ومستمر.

ويتميز مجتمع الموجة الثالثة بإختصار الفترة الزمنية بين الإكتشاف العلمي والتطبيق التكنولوجي. لقد إستغرق الإكتشاف العلمي للموتور الكهربائي عام ١٨٢١حوالي ٦٥ عاماً لتطبيقه في الصناعة عام ١٨٨٦، وإستغرق المفاعل الذري بين الإكتشاف العلمي عام ١٩٣٢ حوالي ١٠ سنوات لتطبيقه في عالم الصناعة، في حين إستغرقت الخلية الشمسية عامين بين الإكتشاف العلمي والتطبيق. إن عامل السرعة الرهيبة في العالم الجديد بُعْدُ رئيسي في مجال إنتاج المعرفة وتطبيقاتها هذا فضلاً عن ظهور ما سمى "بعلم التكنولوجيا"، أي إنك تريد أن تصنع منتجاً معيناً بمواصفات وتكوينات معينة، فينطلق العلماء للبحث العلمي الذي يوفر الأسس اللازمة لتخليق مواد بناء ذلك المنتج وصناعته، أي لم يعد العلم سابقاً للتطبيق التكنولوجي على الدوام، بل أصبحت مطالب التكنولوجيا توجه أنواع البحوث العلمية، وهذا مجال جديد يعرف باسم "العلم التكنولوجي– Techno Science" كذلك لا ننسى في هذا الصدد الثورة في تقنيات الإتصال وعلاقتها بالمعلومات الخاصة بالأسواق، والتبادل التجاري والمعلومات المالية، سواء في مجال البنوك أو بورصة الأوراق المالية(٥).

إن الحديث عن ثورة المعرفة والمعلوماتية إنما هو إدراك للنمو المستمر والتراكم المزدحم للمعلومات في مختلف مجالات النشاط الإنساني وأحوال المجتمعات، وعوالم الطبيعة والألوان. وهذا الرصيد المعلوماتي

في حالة تغير وتطور، وتصحيح وتغيير وإستبدال، يتسم بالإتساق والناقض، بالتبسيط والتعقيد، وبالجزئيات والكليات، بالمعلومات الخامدة والمعلومات الفاعلة، بتعدد المصادر والمرجعيات، بالنسبية في سياق الزمان والمكان، بالتعرف على العلوم، وبإدراك القصور في العلوم، والحسب للمجهول وما يمكن أن يأتي به من جديد أو مفاجئات.

ومن ثم فإن رصيد المعلوماتية يفرض على صناعة القرار وعلى عمليات التعليم والتعلم، قدرات بشرية ضرورية في الفرز والإدراك، والنقد والإنتقاء، والتميز والمرونة، والتحسب، ووضوح الهدف في التعامل مع المعلومات من أجل توظيفها في عمليات التطوير والتغيير والبناء، لم يعد هناك عالم فرد يتصف بأنه بحر العلوم وحجتها، ينتقل علمه إلى شخص آخر يتتلمذ عليه ويجيزه للتدريس، بل لم تعد وظيفة العملية التعليمية نقل معارف محدودة من جيل إلى آخر أو من حضارة متقدمة إلى حضارة أقل تقدما عن طريق الحفظ والتلقين، وليس هناك من "يختمون العلم" عند الحصول على شهادة أو إجازة علمية. نحن إزاء تيار متدفق من المعلومات ليس لتراكم رصيده نهاية(٦).

ولعل كل ذلك يلقى على النظام التعليمي العربي في المستقبل أدوار جديدة ومتجددة، لم يعد هذا النظام بصورته وشكله الحالي قادر عليها أو حتى قادر على التعامل والتعاطي معها، أنه نظام في ضوء تلك التغيرات والثورات في أمس الحاجة إلى إعادة الهيكلة له على كافة الأصعدة المرتبطة بالنظام التعليمي العربي.

٤–ماذا نعلم في ضوء انفجار المعرفة؟ وكيف نعلم في ضوء انفجار السكان؟

في الماضي القريب كانت القدرة على السيطرة على الطاقة نتاجاً للقوة، أما الآن فإستخدام المعلومات هو السبيل إلى السلطة (المعرفة قوة) وسيكون الفقراء والضعفاء أولئك العاجزين عن استغلال المعلومات أكثر من كونهم أولئك الذين تعوزهم موارد الطاقة والثروة المادية، وسيثبت أن دور التعليم في تنمية القدرة على الوصول إلى المعلومات أكثر أهمية من دوره في تقديم المعلومات

الأساسية، حيث أن وسائل الإتصال والحاسبات تعد امتدادات للجهاز العصبي والدماغ عند الإنسان، وعلى هذا فهي أكثر أهمية من الأدوات الميكانيكية(٧).

وفي الألفية الثالثة، فإن الشخص المتعلم والعاجز عن الوصول إلى المعلومات عن طريق الحاسب الآلي قد يكون معاقاً كالأمي في مجتمع صناعي، وخلال جيل من الآن، فإن المنزل الذي يخلو من أجهزة الحاسب الآلي سيكون مماثلاً للمنزل الخالي من الهاتف في أيامنا هذه، كما أن مكتبة أيامنا هذه ستكون في متناول يد الفرد في المنزل.

كل ذلك يقودنا إلى ضرورة إعادة النظر في النظام التعليمي العربي وفي كافة مؤسسات التعليم الجامعي وما قبل الجامعي والعالي، لأنه نظام قائم على ثلاثية (التلقين، والحفظ، والتذكر) وهي ثلاثية غير قادرة بصورتها الراهنة للإستجابة للتحديات التي تواجهنا في الألفية الثالثة، وعند إعادة النظر تظهر أمامنا إشكالية قائمة بين إنفجار المعرفة وإنفجار السكان.فإنفجار المعرفة نقلة كيفية، بينما إنفجار السكان نقلة نوعية. وهنا يثار السؤال الآتي: ماذا نعلم في ضوء إنفجار المعرفة؟ وكيف نعلم في ضوء إنفجار السكان؟ وتلك الإشكالية لا بد أن تجد لها حلاً في إعادة هيكلة النظام التعليمي العربي لكي يستطيع أن يعيش بكفاءة في المستقبل.

٥- العولمة وتداعياتها:

يشهد عالمنا المعاصر العديد من التغيرات والتحولات الجذرية في العقود الثلاثة الماضية، وهي تغيرات وتحولات ذات تأثير عالمي، ومن أهم هذه التغيرات تلك التي أدت إلى التقليل من دور الدولة القومية، والتي تقوم على مفهوم السيادة الوطنية والكيان المستقل، الأمر الذي جعل دور الدولة يتقلص من حيث وظائفها ومهامها وسلطاتها التقليدية، وتفسح مجالاً أوسع لمؤسسات وقوى إجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية أخذت بدور فعال وتأثير عظيم في مجالات العمل والاهتمام التقليدي للدولة ومؤسساتها الرسمية(٨) وتلك القوى الإجتماعية هي الرأسمالية والقطاع الخاص وكافة القوى المرتبطة بالإقتصاد الحر وإقتصاد السوق وآلياته وسياسة العرض والطلب.

وتلك القوى الإجتماعية المرتبطة بالإقتصاد الحر سيكون لها تأثير كبير على مستقبل وطبيعة ومهام المؤسسة التعليمية في الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين من حيث وضع فلسفة وأهداف التعليم وإدارته والسيطرة عليه وعلى مناهجه ومحتواه وعلى القيم التي ينبغي أن يبثها أو يحافظ عليها النظام التعليمي، فقوى العولمة ستؤثر بلا شك على مستوى النظام الكلي للمؤسسات التعليمية.

وهنا في هذه اللحظة التاريخية التي يعيشها عالمنا العربي نحن مدعون إلى أن نفكر ونتدبر عالميا، وأن نعمل وننفذ محليا بكفاءة وفاعلية، لا مناص من وضع أنفسنا في توجهات العالم الذي نضطرب فيه ومعه،ومن الإشتباك مع القوى الحاشدة التي تشكل حركته، وليس من المستغرب- بل إنه من المطلوب- أن يتسائل المرء مع تدفق تيارات العولمة وما بعد التصنيع، وما بعد الحداثة، هل نحن — واقعا ووعدا- بإزاء عالم جديد حقا؟ وهل هو عالم —كما يدعي أقطابه- مبشر بالعيش المشترك في أحد وجهة عملته وبحقوق الإنسان، وبالعدل الاجتماعي؟ والحرية الديمقراطية؟ وهل نحن متجهون نحو التلاقح الخصب بين الحضارات من أجل تأسيس ثقافة نشر "التنوع الإنساني المبدع" كما يشير إلى ذلك عنوان تقرير اللجنة الدولية لمنظمة اليونسكو، والتي كان رئيس الفريق فيها "خافيير بيريز دي كويلار" السكرتير العام للأمم المتحدة الأسبق.

أ- التداعيات الاجتماعية:

لقد شهد العالم المعاصر خلال العقود الثلاث الماضية تغيرات جوهرية في بنية العلاقات الاجتماعية والقيم الاجتماعية، شكلت بداية جديدة ستؤدي خلال القرن الحادي والعشرين إلى إعادة هيكلة البناء والأنساق الإجتماعية في دول العالم عامة وتحديدا في دول العالم الثالث والعالم العربي في القلب منها، فبتأثر من الإعلام العالمي ونمو ظهور المجتمعات متعددة الثقافة وتغير في المفاهيم المتصلة بالأسرة والمنزل ودور الشباب وكبار السن والمرأة والعلاقات الإجتماعية، سينشأ واقع جديد للبنية الاجتماعية في كل دول العالم. فالأسرة التقليدية من حيث بنيتها وعلاقاتها ودورها وأدوار الأفراد فيها في تغير، وهذا يعني إعادة النظر في دورها في التنشئة والرعاية الإجتماعية. فقد بدأت أجهزة

المجتمع تتولى كثيراً من جوانب التنشئة والرعاية الاجتماعية التي كانت تقوم بها الأسرة. كما أن كثيرا من الأدوار التي كانت تقوم بها أجهزة المجتمع في السابق أصبحت تتولاها الأسرة(٩) كما أن دور المرأة قد تغير في كل المجتمعات حتي في المجتمعات المحافظة، الأمر الذي أحدث تأثيرات سلبية وإيجابية في الأسرة وفي عالم العمل والعلاقات الإجتماعية وبشكل عام فإن كافة أشكال التغيرات الاجتماعية والقيمية التي يعيشها القرن الحادي والعشرين ستؤثر على شكل وطبيعة وبنية ومعالم المؤسسة التعليمية، وماتقوم به من أدوار ووظائف، وفي صلتها وتعاملها مع المؤسسات الإجتماعية الأساسية خاصة الأسرة ومؤسسات الرعاية الإجتماعية وكذلك مؤسسات المجتمع المدني كافة.

ب- التداعيات الإقتصادية:

لعل أهم التداعيات والتحولات الإقتصادية للعولمة يتمثل في عولمة الإقتصاد، حيث أخذ النشاط الإقتصادي يستقل عن الدولة القومية والإقتصاد الوطني، وذلك انطلاقا من فلسفة الإقتصاد الحر والسوق الطليق، وارتبط بهذا التحول بروز مبادئ جديدة للإقتصاد وتقوم على خصخصة النشاط الإقتصادي وتعظيم دور القطاع الخاص ويروز الشركات المعولمة أو ماتسمى "بالشركات الكوكبية" المتعدة الجنسية والتي تدير عملياتها الاستثمارية كقوة مستقلة عن الدولة، وظهور مبادئ حرية التجارة الدولية والمتمثلة في أربع مكونات: حرية إنتقال رأس المال، تبادل التجارة والسلع، حرية إنتقال الأفراد وحرية العمل، عولمة المهن والوظائف وفق معايير وضوابط عالمية.

كما أن هناك تداعيات وتحولات في قاعدة النشاط الإقتصادي، وتتمثل في التحول السريع الذي حدث في الدول الصناعية، من إقتصاد يقوم ويرتكز على الزراعة والصناعة إلى اقتصاد يعتمد على الخدمات والمعلومات، وتشهد الدول العربية تلك التحولات والتغيرات ولكن بسرعة أقل من الدول الصناعية الكبرى، وذلك يعني تغيرات في عالم العمل والطلب على الأيدي العاملة، حيث توضح الإحصائيات الإقتصادية التي أوردتها منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي والثقافي الأوروبية، أنه في عام ١٩٠٠ كان ٧٠%من الأيدي العاملة تعمل في الزراعة، و٢٠% تعمل في الصناعة، و١٠%

تعمل في قطاع الخدمات، وفي عام ١٩٤٠ بلغ عدد العاملين في الزراعة ٣٠% وفي الصناعة ٥٠% وفي الخدمات ٢٠% وبلغ في عام ١٩٩٠ عدد العاملين في القطاع الزراعي٤% وفي الصناعة ٢٥% وفي قطاع الخدمات ٧٠% ومن المتوقع أن يصل عدد العاملين في الزراعة إلى ٤% وفي الصناعة إلى ٥% بحلول عام ٢٠١٠ ولعل تلك المؤشرات هي ذاتها في الدول العربية ولكن بسرعة أقل، ولقد ترتب على ذلك أن هناك تزايد في وجود بطالة بين المتعلمين خاصة حملة المؤهلات الجامعية واتجاها متناميا في كثير من الدول لتعيين حملة المؤهلات الفنية والمتوسطة بدلا من خريجي الجامعات(١٠).

وسيكون لعولمة الإقتصاد تأثيرات أساسية خاصة على المؤسسات التعليمية، فإنحسار دور الدولة الإقتصادي والتوجه نحو الخصخصة سيؤثر على تمويل التعليم، وسوف يزداد دور القطاع الخاص في هذا المجال، كما أن الدولة أصبحت تنظر إلى التعليم نظرة إقتصادية بحتة من حيث تكلفته وتحمل نفقاته، حيث شرعت الكثير من الدول في تحميل الأفراد جزءا من تكلفة التعليم وبدأت كذلك تعتمد على القطاع الخاص في إقامة وإنشاء المؤسسات التعليمية(١١).

كما أن هناك تأثيرات أخرى لعولمة الإقتصاد مع المؤسسات التعليمية والنظام التعليمي برمته، وهذا يتصل بالإتجاه نحو وضع نظام عالمي لتقويم المؤهلات، ووضع نظم لتحديد المستويات التعليمية، تمكن من أن يتوافق النظام التعليمي من حيث مخرجاته مع مبدأ حرية العمل وإنتقال الأفراد بين الدول – عولمة المهن والوظائف- كما أدت عولمة الإقتصاد إلى ظهور بعض التوجهات لإدخال تغيرات في مناهج التعليم حتى تصبح هذه المناهج مساندة للعولمة الإقتصادية، فلقد بدأت كثير من الدول تهتم بالدراسات الدولية والدراسات المتصلة بالثقافات والمجتمعات الأجنبية وبتعلم اللغات، وأصبحت هذه تمثل جزءا معتبرا في معظم مناهج التعليم العام والعالي، وذلك اعتبارا أن خريجي المؤسسات التعليمية متاح لهم العمل في أي منطقة من مناطق العالم، الأمر الذي يتطلب إعدادهم ثقافيا ولغويا للتعامل والتعاطي مع الواقع التقافي واللغوي الذي سيعملون فيه.

ج- التداعيات السياسية:

لعل السياسة كانت في قلب مهام الدولة القومية والتي تحرص على عدم التفريط بها وإحتكارها ضمن نطاقها الجغرافي والوطني، ويرى بعض الباحثين أنه في ظل الإتجاه العالمي المتزايد نحو بروز عالم بلا حدود إقتصادية (الذي قطع شوطا في التحقق) وبلا حدود ثقافية (والذي في طور الإنجاز السريع من خلال عالمية وسائل الإعلام والإتصال الجماهيرية) ستخلق معطيات مادية ومعنوية مستقبلية لقيام عالم بلا حدود سياسية والذي هو جوهر العولمة السياسية (الهيمنة الرأسمالية على العالم) والعولمة السياسية ربما لا تقضي على الدولة وتؤدي إلى قيام حكومة عالمية، ولكن تعني قيام مرحلة سياسية جديدة تنتقل فيها السياسة من حيث القرارات والتشريعات والنشاط من المجال المحلي القومي الوطني إلى المجال العالمي/ الكوني.

وستكون لهذه التغيرات والتجليات السياسية آثار عظيمة على نظام التعليم العربي خاصة في مجال تحديد السياسات وإتخاذ القرارات التعليمية، فسوف تفقد الدولة ربما جزءا كبيرا من قدرتها على إتخاذ وإقرار السياسات والبرامج التعليمية (إستقلالية القرار الوطني)، كما أن مؤسسات المجتمع المدني(المحلية والعالمية) سوف يزداد تأثيرها في مجال وضع السياسات وإتخاذ القرارات التعليمية.

ولاشك أن كل تلك التجليات وغيرها كثير، والتحولات والتغيرات الجذرية في بينة النشاط الإقتصادي والإجتماعي والثقافي والسياسي يتطلب منا بالدرجة الأولى طرح تصور ورؤية مستقبلية لنظام التعليم العربي في النصف الأول من القرن الحادى والعشرين وذلك التصور وتلك الرؤية ستطلب تغيرا جذريا في بنية النظام التعليمي العربي وسياسته وفلسفته وأهدافه وإدارته وتمويله.....من هنا فإننا نطرح في الصفحات التالية شكل وتصور للنظام التعليمي العربي في القرن الحادي والعشرين وذلك في ضوء مستجدات العصر والمستقبل، وفي ضوء ثورة المعرفة والمعلومات ومجتمع المعرفة.

ثانيا: صورة النظام التعليمي في المستقبل:

١- إعادة هيكلة النظام التعليمي[١٢]:

لا شك أن تحقيق الرؤية المستقبلية للتعليم العربي على نحو ماتقدم تتطلب إجراء تغيرات جذرية في بنية النظام التعليمي العربي وإعادة هيكلته ليتمكن من إستيعاب هذه الرؤية بأبعادها المختلفة وفي هذا الصدد فإن من المهام الأساسية في المستقبل إستحداث صيغ للتعليم تنهض على الإعتبارات التالية:

أ: ضم سنوات الطفولة المبكرة إلى التعليم العام، ذلك لأن السنوات الست الأولى من حياة الطفل المبكرة، هي سنوات ذهبية، لذلك يجب أن تصبح هذه السنوات جزءا لا يتجزأ من نظام التعليم العربي، وأن تستثمر هذه المرحلة من حياة الطفولة المبكرة، وفق المفاهيم والمبادئ التربوية المعاصرة التي أعتبرت الطفولة في هذه المرحلة كنزا مكنونا.

ب- تحقيق الإنسانية بين أنواع التعليم أفقيا ورأسيا، وسهولة التحرك والتنقل بين أنواع التعليم المختلفة، وداخل كل مرحلة بين التخصصات المختلفة، وتبني مفهوم الشجرة التعليمية بدلا من السلم التعليمي.

ج- تأكيد فكرة التعليم المزدوج، أو التعليم التبادلي، الذي يقوم على تلقي الطالب دراسته النظرية في المدارس، وتدريبه العملي في ورش العمل ومراكز التدريب.

د- التوجه نحو صيغ تعليمية جديدة مركبة وليست خطية، نضمن من خلالها تحقيق العدل والمساواة بين أبناء المجتمع كافة في أن يحصل كل منهم على فرصة تعليمية تتناسب وقدراته واستعداداته وميوله وإتجاهاته، ولا يكون لمتغير الزمان أو المكان أو القدرة الإقتصادية أي دور في تقرير نوع التعليم الذي يحصل عليه الفرد.

٢- بناء مجتمع التعلم(١٣):

إن مجتمع التعلم ينهض على فكرة إعادة النظر في مفهوم التعليم المدرسي بما يساعد علي أن تتخطى عمليات التعليم والتعلم أسوار المدرسة، بدلا من أن تظل قاصرة على ما يدور داخلها فقط، وبحيث يصبح المجتمع بكافة هيئاته ومؤسساته بيئات للتعلم، كما أن هذا المجتمع يستوجب العمل على تحرير المتعلم من كافة قيود الزمان والمكان والموضوع، التي يمكن أن تحول بينه وبين جعل الحياة بكافة مجالاتها وإمداداتها الزمنية كتابا مفتوحا، ومواقف ثرية للتعليم والتعلم.

إن وصول إلى المجتمع التعلم راهن بتوافر نوعية تربوية جديدة يستوجبها مجتمع المعرفة، وتمليها ضرورات إقتصاد المعلومات ولهذا فإن المستقبل يستلزم مواصلة المزيد من الجهد في هذا الإتجاه. حيث تتمثل أبرز هذه التحولات التعليمية فيما يلي:

- التحول من ثقافة الحد الأدنى إلى ثقافة الإتقان والجودة.
- التحول من ثقافة الإجترار والتكرار إلى ثقافة الإبداع والإبتكار.
- التحول من ثقافة التسليم إلى ثقافة التقويم.
- التحول من ثقافة القهر إلى ثقافة المشاركة.
- التحول من ثقافة الإستهلاك إلى ثقافة الإنتاج.
- التحول من أسلوب القفز إلى النواتج إلى أسلوب معالجة العمليات.
- التحول من الإعتماد على الآخر إلى الإعتماد على الذات.
- التحول من التعليم محدود الأمد إلى التعلم مدى الحياة.

ولعل تلك التحولات تتطلب السعي الحثيث للإفادة من معطيات تكنولوجيا المعلومات والتقنيات التعليمية الحديثة والمتطورة، في أحداث تغيرات جذرية ونوعية على مجمل بيئة التعلم، بما يؤدي إلى الإنتقال لنمط جديد من التعليم، يتسم بتعدد الوسائط التعليمية وتزامنها، وتغيير أساليب التعليم والتعلم وتعددها، بما يفضي إلى إثراء هذه البيئة، وإلى إتساع مفهوم التعلم في المساحة الزمنية

والمكانية وفي المدار الموضوعي، مما يمكن معه تحقيق هذا المجتمع المتعلم، والذي يتسم بزيادة قابلية أفراده ودافعيتهم للتعلم والمزيد منه ،كذا تنشيط دور المتعلم في عمليات التعليم والتعلم، من خلال تفاعله الحي والواعي مع مصادر التعلم المتعددة، والمشاكة الإيجابية بينه وبين الوسيلة والطريقة في عملية التعلم.

٣- المناهج الدراسية المتكاملة والبينية:

كان العالم قبل الثورات العلمية والتكنولوجية المعاصرة يسوده نمط من التفكير العلمي والتعليمي يستند على منهج إختزالي للمعرفة، قسم المعرفة ومجالات الحياة إلى أقسام مصطنعة، وفصل الأجزاء المترابطة بحواجز قسرية، فحولها إلى جزر منعزلة، ووحدات متناثرة، تفصل بين التعليم والمتعلمين، وبين المدرسة والمجتمع، وقسم المعرفة إلى علوم ، والعلوم إلي فروع، وقسم منظومة التعليم إلى مراحل، والمراحل إلى سنوات، والصفوف إلى فصول، والفصول إلى جزر منعزلة.

كان هذا النظام صالحا أثناء الثورة الصناعية، حين كان الإنتاج مرتبطا بمصانع، والمصانع بخطوط إنتاج كثيف العمال(إنتاج الوفرة Mass production) وهو إنتاج نظمي تكراري، معظمه مادي في صورة سلع وآلات، فكان النظام التعليمي مسئولا عن تخريج عمال وموظفين، يعملون على خطوط طولية، ونظم ثابتة، ولوائح صارمة، وتكرارية رتيبة، لا مجال فيها للمرونة، ولا حاجة فيها للإبتكار، ولا سماح للخروج عن النص.

أما الآن، فقد تغير العالم، وأنتهى العمر الأفتراضي لنمط الفكر العلمي والتعليمي القديم القائم على هذه التجزئة، والذي أصبح من أبرز خصائص التطور المعرفي الراهن والمستقبلي هو التكامل المعرفي، ذلك التكامل الذي يحدث بين حقول المعرفة المختلفة، مما يعني أن التعامل مع أي مشكلة يستدعي معرفة متصلة من حقول زالت من داخلها الحواجز الإصطناعية بين فروعها وهذا ما يؤثر بدوره على شكل ومضمون العملية التعليمية التي تواكب نمط هذا التفكير العلمي المتكامل[١٤].

إم رؤيتنا لمناهج المستقبل تنهض على أساس النظر إليها بإعتبارها مدخلات وأن تنمية عمليات لتفكير والقدرة على الأنتاج المعرفي ينبغي أن تكون هي المخرجات، ولابد من تجاوز نمط التفكير والتعليم القديم القائم على التجزئة والتقسيمات المصطنعة، والإتجاه إلى المناهج المتكاملة بشكل جذري، التي تعين المتعلم على إدراك تكامل المعرفة وتكون نظرة شاملة للظواهر المختلفة. وتزود المتعلم بالقدرة على التعلم الذاتي والتعامل مع المصادر المتعددة للمعرفة.

إن إستراتيجية المراجعة الشاملة والمستمرة في مناهجنا الدراسية أمر ضروري، لابد أن تستمر في المستقبل وتزاد فعاليتها، حتى نصل أولا إلى إستراتيجيات جديدة في بناء مناهج تمكننا من التوزيع العادل للمعرفة على كل أبناء الأمة من جميع الشرائح والفئات الإجتماعية، لنصل بالجميع إلى التعليم والتعلم بالإتقان وفقا لمعايير الجودة العالمية وحتى نصل ثانيا – وفي عمليات مستمرة ومتواصلة – إلى مناهج دراسية متكاملة متسقة، تعكس المفاهيم والمبادئ التي نسير عليها دون تكرار أو حشو، ومسايرة كل جديد. وحتى نصل ثالثا إلى تقديم الكتاب المدرسي الذي يساعد المتعلم على إطلاق قواه الإبداعية الخلافة في التعامل مع الحياة والبيئة الإجتماعية والثقافية المحيطة.

٤ – التعليم والعمل(١٥):

يمثل بناء الشخصية المنتجة هدفا أساسيا لنظام التعليم العربي. وتشير الدلائل التي أفرزتها خبرة المجتمعات المتقدمة إلى أن المستقبل سوف يشهد إرتباطا متزايدا بين التعليم والعمل الإنتاجي، إلى تبني نماذج وصيغ جديدة لمؤسسات تعليمية يتم بموجبها تحويل حياة الإنسان المستقبلي إلى عملية متصلة متداخلة متبادلة بين الدراسة والعمل، مما يعني أن المدرسة الفعالة في المستقبل هي التي ستكون أشد إرتباطا وتفاعلا، بل وإندماجا مع مواقع العمل والإنتاج لتمكين المتعلم من التعامل مع سوق العمل والإنتاج بكل دينامياته وتحدياته المتجددة، والتي سينتهي فيها التميز التقليدي بين العمل العقلي، والعمل اليدوي، والعمل الإداري.

تلك القسمة التي أدت إلى طبقية التعليم وإلى وجود أنواع من التعليم تقود إلى مهن معينة (عليا أو دنيا) حسب الوضع الطبقي للمتعلم. أن المستقبل يملي علينا تعظيم قيمة العمل المنتج بصرف النظر عن مكانته حيث أن تلك القمة هي التي يترتب عليها مكانة الفرد والدولة في عالم تحكمه قيم التنافسية والصراع والهيمنة، هناك ضرورة تربوية وتعليمية تحتم عليها تعظيم قيمة العمل في المستقبل بعد تراجعها في السنوات الأخيرة.

٥- تنوع مصادر المعرفة:

إن نظام التعليم الفاعل في المستقبل، هو الذي تصبح لديه القدرة على تطوير الذات العارفة ودفعها نحو البحث والإستقصاء عن طريق مصادر جديدة ومتعددة للمعرفة، من خلال الإستثمار الأمثل لما تفرزه التكولوجيا الحديثة من تقنيات ومبتكرات وأدوات التعليم الإلكتروني، إن التصور المستقبلي في هذا الصدد، يتمثل في تعدد وتنوع مصادر المعرفة في إثراء وتفعيل عمليات التعليم والتعلم، وذلك من خلال[١٦]:

- عدم الإقتصار على الكتاب المدرسي كمصدر وحيد للتعلم والمعرفة، بل يتم التوجه بشكل متزايد نحو تزويد المدارس بالأدوات التعليمية الجديدة والتكنولوجيا الجديدة متعددة الوسائط.
- الإستمرار في تزويد المدارس بأعداد كافية من أجهزة الكمبيوتر، وبالقدر الذي يصبح معه إستخدام هذه الأجهزة جزءا لا يتجزأ من عمليات التعليم والتعلم.
- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، والحد من الفروق التي يمكن أن تنشأ بين من يملكون القدرة على إقتناء أدوات التعليم الألكتروني ومن لا يملكونها، وسوف يتطلب ذلك ضرورة توفير أدوات تعليمية إلكترونية رخيصة، عالية الفعالية، يفيد منها محدودي الدخل وغير القادرين في إثراء تعلمهم، أسوة بالقادرين من أبناء المجتمع.

- الاستمرار في تدريب المعلمين من خلال برامج التنمية المهنية علي الأدوار الجديدة، التي يفرضها الأستخدام الكثيف للمصادر المتنوعة للمعرفة في عمليات التعليم والتعلم.

- تطوير نظم التقويم وأساليب بما يتناسب ودمج التكنولوجيا الحديثة ومصادر التعليم المتعدد في عمليات التعليم والتعلم.

٦- تحديث الإدارة المدرسية(١٧):

لقد أصبح التغيير السريع المتنامي أحد خصائص البيئة المدرسية، وقد وضع ذلك أعباء وصعوبات كثيرة أمام إدارة المدرسة، وضاعفت هذه الأعباء والصعوبات من أهمية دور المدير كقائد للمدرسة، والتحول من (الإدارة المدرسية Administration school) بمعني إدارة التسيير التقليدي للعمل الإداري إلي (القيادة المدرسية School leadership) وهي إدارة التعامل مع متغيرات المستقبل.

إن الإدارة المستقبلية التي ننشدها، سوف تطلب إحساسا يوميا مستقبليا، وقدرة علي التركيز علي فهم واستيعاب التغيرات المعقدة، وتأكيد القدرة علي التعامل بمهارة عالية التكيف مع المتغيرات الحادثة، بل والقدرة علي إحداث تغيير في العمليات والبني المدرسية، كلما تطلبت الظروف المتغيرة، ذلك وبسرعة مواتية، ولابد لقائد المدرسة بهذا المعني، أن يكون صاحب رؤية في خلق وقائع تربوية جديدة، تطلق قوى الإبداع الخلاق بين تلاميذ ومعلمي المدرسة. ولابد أن يتمتع هذا القائد بمزيد من الاستقلال حتى يتمكن من الخروج عن أطار البنية الهرمية البيروقراطية التقليدية التي هيمنت علي نظام التعليم العربي ردحا طوي من الزمن. من هنا فإن اهتمام يجب أن يتجه إلي أن يصبح العمل في النظام التعليمي العربي علي كل المستويات مؤسسا علي المبادئ الثلاثة الآتية: تفويض السلطة، والمشاركة في توزيع المسئولية، والمساءلة، إن العمل علي تعميق هذه المبادئ الثلاثة، يصل بنا إلي تحقيق الجودة التعليمية، والإدارة الذاتية، وتوسيع قاعدة المشاركة والديمقراطية.

٧- الجودة الشاملة[١٨]:

يتطلب نظام التعليم العربي منا في المستقبل أن نعمل علي تأكيد ثقافة الجودة الشاملة في مدارسنا، ذلك أن ثقافة الجودة هي التي تضمن لنا عملية تقويم وتطوير مستمرة لكل جوانب وأبعاد البيئة المدرسية، وفق المعايير والأسس العالمية، إن إرساء ثقافة الجودة الشاملة يحقق ما يلي:

- تفعيل إنتاجية المدرسة.
- تحسين الأنشطة الاجتماعية والتعاونية وزيادة الترابط بين أعضاء المدرسة.
- تدعيم مسيرة الإصلاح والتقليل من عوامل المقاومة للتغيير والتجديد.
- تأكيد الالتزام الخلقي والتميز لدي المعلمين والتلاميذ والإدارة.
- تعظيم دفعية وحيوية المدرسين والتلاميذ.
- زيادة الوعي بالأولويات التي ينبغي إنجازها.

• ضمان تحقيق الجودة التربوية من خلال تطبيق المعايير العالمية في:

- طرائق التعليم/ التعلم.
- المحتوي والمصادر التعليمية.
- أدوات المدرسة والشركات مع البيئة.
- الديمقراطية والتعددية.
- المبني المدرسي.
- المسئولية والمساءلة.

كما إن التأكيد علي ثقافة الجودة الشاملة من شأنه أن يربط النظام التعليمي العربي بالمفاهيم والمبادئ العالمية التي تحكم العملية التربوية في نظام التعليم العربي المعاصر، ومن أهمها: الشراكة

partnership، المشـــــاركة participation، المجتمعيـــــة community، التكامـــــل Integration، الشفافية Tranparency.

٨- الاستثمار الأمثل للطفولة المبكرة:

تنطلق رؤية المستقبل في نظرها للطفولة باعتبارها المرحلة الأساسية التي تمهد لها بعدها من المراحل في حياة الإنسان، ونقطة الانطلاق لبناء جيل قوى، وركيزة أساسية لبناء التنمية البشرية المنشودة، مما يستوجب توفير الرعاية المتكاملة للطفل والتي تضمن له نموا شاملا متكاملا ومتوازنا في جميع جوانب شخصيته. فمستقبل المجتمع في مستقبل أطفاله. إن السنوات الست الأولي من حياة الطفل هي السنوات الذهبية التي يجب أن تستثمر لتضمن للأمة أقصي استفادة ممكنة لهذا الكنز المكنون من حياة الطفولة المبكرة، ولذلك يجب أن تتم إعادة هيكلة جديدة للنظام التعليمي، بحيث يبدأ تعليم الطفل قبل السنة السادسة، وأن تصبح رعاية الطفولة المبكرة جزءا يتجزأ من مسئوليات النظام التعليمي الرسمي خلال السنوات الخمس القادمة.

وأكدت المواثيق الدولية والإعلانات العلمية المتعلقة بالطفولة، علي ضرورة الاهتمام بتلك المرحلة من حياة أطفالنا، إتاحة فرص التعليم والتعلم وفتح جميع النوافذ أمام الذكاءات المتعددة لهم لكي تنمو وتطور في بيئة تعلم جيدة محققة لكل الضمانات وشروط التعلم النشط والفعال، لذلك فإن النظام التعليمي العربي مطالب بان يوفر بيئة تعلم صالحة ويحقق المبادئ التالية:

١- الاستمرار في السياسة الناجحة لتطوير المناهج التعليمية، للقضاء نهائيا علي الفجوة النوعية لناتج العملية التعليمية لأطفالنا، مع ناتجها في أكثر الدول تقدما

٢- الارتفاع بنسبة الاستيعاب في مرحلة التعليم الأساسي، لتشمل جميع الأطفال في الأطفال في سن الالتزام.

٣- تهيئة الفرصة أمام التلاميذ الموهوبين لتنمية وصقل مواهبهم وقدراتهم العلمية والأدبية والثقافية والفنية، وتمكين الموهوبين من الانطلاق بقدراتهم، في أطار نظم وبرامج تستثمر إمكاناتهم المتميزة وترعي مواهبهم.

٤- بذل كل الجهود لتحقيق مبدأ التعليم للجميع، والتعليم للتميز والتميز للجميع.

٥- التوسع التدريجي في إنشاء مؤسسات رياض الأطفال لتستوعب ٧٥% من جملة الأطفال في الفئة العمرية من٤-٦ سنوات بدلا من ٢٥% وهي النسبة الحالية كمتوسط عام لجميع الدول العربية، ولتصبح جزءا من مرحلة التعليم الإلزامي المجاني ....والبدء في توفير الإمكانات اللازمة لمد فترة التعليم الأساسي الإلزامي، إلي نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها.

٦- إتاحة فرصة التعليم النظامي وغير النظامي والتأهيل بمختلف أنواعه للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وعلي أساس استيعابهم في النظام الذي يناسب ظروف كل منهم بنسبة ١٠٠%.

٧- استمرار الجهود المبذولة الآن لنشر تكنولوجيا التعليم المطور بالمدارس، وتعبئة الجهود لدعم قدرة أطفالنا علي استخدام هذه التكنولوجيا، لتمكينهم من، الخبرات والقدرات اللازمة للألفية الثالثة وللمنافسة العالمية.

٩- مكون المستقبل(١٩):

إن الاستعداد للمستقبل واستشرافه يجب أن يبدأ من النظام التعليمي، وذلك من خل تزويد المتعلم بالمهارات والقدرات، التي تعينه علي مواجهة المستقبل بصورة إيجابية، ومن البديهي فإن ذلك يستوجب من هذا النظام أن يولي العد المستقبلي- سواء في فلسفته أو برامجه ومفاهيمه وإجراءاته — الاهتمام الذي يستحق، وفي هذا الصدد، فإن استقراء تجربة البلدان ذات السبق في هذا الشأن تشير إلي أن ثمة ثلاثة بدائل يمكن اعتماد علي أي منها، أو الاختيار من بينها في بلورة مكون المستقبل في التعليم...وهي:

مدرسة المستقبل:

وهي صيغة جديدة للمدرسة، تنهض علي استشراف المستقبل في المجالات المختلفة في مجتمعتها، وفي العالم المحيط بها، ومد قرون استشعار إلي الجوانب الإنسانية والتربوية في كل دول العالم، والاتجاه ببصيرتها إلي المستقبل البعيد بكل متغيرات وكل تطوراته، ومن ثم تعكس هذا كله في أهدافها وبرامجها ومناهجها، وما تقدمة من معارف ومهارات لطلابها.

° تحميل مكون المستقبل داخل المناهج:

ويكون ذلك من خلال تطعيم فرق مخططي المناهج ومطوريها في النظام التعليمي العربي بمجموعات من الخبراء المتميزين أصحاب اهتمامات المستقبلية، بحيث يكونون فيما بينهم ما يعرف بالوعاء الفكري المستقبلي، حيث يناط بأعضاء هذا الفريق يتضمن مناهج التخصصات المختلفة، الرؤى المستقبلية المتوقع إلي أن تشهدها هذه التخصصات علي المدى القريب والبعيد، بما يفضي إلي تدريب الطلاب علي التفكير المستقبلي، وإكسابهم مهارات الاستشراف والتنبؤ، والتوقع والتحسب.

° خريج مدرسة المستقبل[٢٠]:

لتمكين خريج مدرسة المستقبل من التعامل مع مطالب المستقبل وتحدياته، هناك عدد من الكفايات والمهارات التي ينبغي أن يمتلكها، مما يستلزم مراعاتها عند تحديد الأهداف التربوية ومحتوى المناهج الدراسية، والارتقاء بها وتنميتها لدي المتعلمين وتهيئة المناخ المساعد داخل المدرسة وخارجها علي استخدامهم لها ومن أهم هذه المهارات ما يأتي:

١- القدرة علي المحافظة علي الهوية الوطنية والقومية والدينية والثقافية، محصنا من تأثيرات العولمة والتبعية الثقافية، بعد أن أصبح العالم قرية كونية واحدة.

٢- امتلاك مهارات التواصل الثقافي والحضاري في عالم متغير ومتجدد.

٣- امتلاك مفاتيح المعرفة ليصبح قادرا علي التعلم الذاتي ومتابعة التعلم.

٤- القدرة علي ضبط الذات وتحمل المسئولية، والالتزام بالمبادئ الأخلاقية وقيم التسامح والتعددية.

٥- القدرة علي العمل مع الفريق في إطار روح التعاون والمشاركة والمبادرة والإبداع، وامتلاك أخلاقيات العمل المهني وقيم العمل بوصفة فعلاً إنسانيا.

٦- امتلاك مهارات التفكير الناقد، وألاستدل، والنقد البناء، والحوار مع الآخر من خلال الإيمان بنسبية المعرفة وتفسيرها وتجددها بصورة دائمة.

٧- القدرة علي حل المشكلات واتخاذ القرار في ضوء المعلومات والمعارف.

٨- القدرة علي التخطيط للمستقبل والنجاح فيه.

٩- امتلاك مهارة التكيف والمرونة في العمل ومجالات الحياة المتعددة.

١٠- القدرة علي إجراء البحث وتطبيق البيانات

١١- مهارة استخدام أجهزة الحاسب الآلي وأنواع التقنيات الحديثة الأخرى، في مختلف جوانب الحياة.

١٢- التمكن من اللغة، العربية وإتقان مهارات، إلي جانب إتقان اللغات الأجنبية الأخرى

١٣- القدرة علي إدراك أهمية الزمن واستثمار بالشكل الأمثل .

ومما تقدم يستلزم الأمر- ضمن ما يستلزم- إعداد مصفوفات بالكفاية الملائمة لخريج مدرسة المستقبل، تستعين بها الدول العربية عند تحديد مواصفات المناهج وطرائق التعليم والتعلم.

°معلم مدرسة المستقبل[٢١]:

إن التغيرات الحادثة في مجال الإنتاج المتسارع للمعرفة وتعدد مصادرها وتيسر الحصول عليها، والنمو المتزايد لإمكانية التعليم الذاتي، والتوجه نحو "التعلم المستمر"، تشكيل أهم المؤثرات التي ستحدد إلي

مدى بعيد يكون دور المعلم في العملية التعليمية، لذا فإن هناك عددا من الخصائص والمعايير التي ينبغي أن تتوافر في معلم مدرسة المستقبل لتمكنه من أداء أدوارة بالشكل المطلوب وهي.

١٤- الفهم العميق للبني والأطر المعرفية في الموضوع الذي يدرسه واستخداماتها وطرق الاستقصاء التي تم بها توليد أو إنتاجها، والمعايير والقواعد التي تستخدم في الحكم عليها من حيث صحتها، وتاريخها وكيفية تطورها.

١٥- فهم جيد للتلاميذ الذين يدرسهم، من حيث خصائصهم التي تؤثر في تعلمهم، ويشمل هذا الفهم معرفة دوافعهم وأساليبهم المتصلة بالتعلم.

١٦- القدرة علي الاستخدام التعلم الفعال، والطرائق والأساليب المناسبة لتحويل المحتوى الذي يراد تدريسه إلي صيغ وأشكال قابلة للتعلم.

١٧- فهم وأساليب وطرائق التقويم الملائمة لتشخيص قدرات الطلبة واستعداداتهم لتعلم موضوع ما وقياس ما حققوه من نعلم.

١٨- التفاعل مع الطلاب وإتاحة الفرصة للمناقشة والحوار، وإقامة علاقات ديمقراطية معهم، والتحرر من الصورة التقليدية والنمطية للتعلم.

١٩- الرغبة في التعليم والقدرة علي التعلم الذاتي.

٢٠- الاتزان انفعالي وسعة الصدر والأفق.

٢١- القدرة علي تبسيط المعارف واستخدام الثقافات الحديثة في البحث والتدريس.

٢٢- القدرة علي تطوير ذاته، وتحسين الطرائق التي يتبعها في التعليم وفي تحفيز المتعلمين علي المبادرة والمشاركة باتخاذ القرار.

٢٣- القدرة علي تحقيق التواصل الفعال بين المدرسة والأسرة والمجتمع المحلي.

٢٤- امتلاك مهارات استخدام الحاسوب في الحياة العملية وفي التعليم كوسيلة تساعد علي تطوير طرائق التدريس وتجعلها أكثر تشويقا وفعالية.

ويترتب علي التغيير في دور المعلم والخصائص والصفات التي ينبغي أن تتميز بها وضع سياسات وآليات لإعداده وتدريبه تهتدي بالموجهات الآتية.

١- تمهين التعليم والعمل علي إعداد مصفوفة للكفايات اللازمة لإعداد المعلم للتمكن من القيام بأدواره التربية واجتماعية والقومية والإنسانية.

٢- وضع الآليات التي تمكن من تغيير دور المعلمين في العملية التعليمية التعلمية من الارتكاز علي التعليم إلي التعلم الذاتي المستمر.

٣- تأكيد أهمية دور المعلمين في أي تطوير تربوي مستقبلي وضرورة إعادة النظر في أساليب إعدادهم في كليات التربية ومشاركة وزارات التربية والمعارف في وضع الكفايات والبرامج النظرية والتطبيقية وتحسين مستواهم المعيشي.

٤- أن يعد معلم كل مرحلة من مراحل التعليم (رياض الأطفال، الأساسي، الثانوي: العام والفني والتقني) إعداد متخصصا يسق مع المرحلة التي يعمل بها.

٥- أن يصبح التدريب والتعليم المستمر وإعادة التدريب للمعلمين أمرا إلزاميا.

٦- إدخال الموضوعات الجديدة في المعلوماتية وطرائق استخدام الثقافات الحديثة في التعليم، وفي مناهج إعداد المعلمين، مع التركيز علي التطبيقات المسلكية وأساليب التقويم.

٧- تحديد معايير علمية وتربوية وصحية وثقافية ملائمة لإنتقاء المعلمين، تمكن من ترغيبهم بعملهم وتحفيزهم لتطوير ذواتهم وخبراتهم.

٨- اعتماد كادر خاص للمعلم وظيفيا، يبني علي نموه المهني وعطائه الوظيفي، علي أن يرتبط ذلك بحوافز مادية ومعنوية مجزية.

٩- توفير الحوافز المادية والمعنوية للمعلم، تكريما لرسالته التربوية والقومية، وحرصا علي توفير العناصر الكفوءة في مهنة التعليم التي تتوافر لديها الرغبة في التعليم أولا، والكفاءة العلمية والتربوية ثانيا.

١٠- تفعيل دور الجمعيات والنقابات المهنية للمعلمين ذات اهداف التربوية والثقافية والاجتماعية التي تساعد في رفع قدرات المعلمين وتعظيم إمكاناتهم في العمل وحل المشكلات

١٠- بناء قاعدة معرفية غريضة:

ذلك أن الآلية الجديدة التي باتت المعرفة وأعمال تتطور بها، تجعل من التقادم المعرفي والمهارى، سمو أساسية من سمات المستقبل، تسقط بموجبة أعمال وتخصصات، وتبرز أخرى غيرها كل مدة زمنية قصيرة يقدرها بعض الخبراء ألان ٣-٤ سنوات، ومن ثم فلم يعد مقبولا الاكتفاء بتزويد المتعلم بقدر معين من المعارف والمعلومات والمهارات والخبرات، وننتظر أنها ستظل صالحة لدية مدة زمنية طويلة، لتمكنه من التعامل الفاعل مع وقائع الحياة المتشابكة، بل الاجدي أن تفكر في صيغة تعليمية مناسبة يمكن من خلالها تمكينه من مفاتيح المعرفة، وتزويده بقاعدة عريضة من المعارف والخبرات تيسر له الأنتقال والانسيابية بين أنواع التعليم والتخصصات المختلفة... أو المزاوجة بين التعليم والعمل بحسب الظروف وتغير حقائق الحياة.

وقد يكون في الأخذ بأسلوب (المداخل البيئية Approaches Interdisiplinary) أسلوب يساعد علي تحقيق ذلك، باعتباره أكثر مناسبة لمساعدة المتعلم علي .

- الانتقال بيسر وسهولة بين أنواع التعليم والتخصصات المختلفة أو المزاوجة بين التعليم والعمل
- إدراك ما بين الحقول المعرفية والتخصصات المختلفة من تقارب وتداخل.
- تكوين نظرة شاملة للحياة والطبيعة والبيئة...ومشكلاتها، بدلا من النظرة الجزئية التي يكتسبها من خلال تعامله مع المعارف والخبرات، حينما تقدم له بصورة متناثرة
- التفكير الشامل من خلال تدربيه علي الاشتقاق من مختلف الحقول المعرفية وعبر تلك الحقول وما بينها
- التفكير المنطقي في أية مسالة، والإقلاع عن التفكير بلغة المواضيع والنظريات التي باتت عرضة للتغيير السريع.

١١- ثورة في المفاهيم وطرائق التعليم والتعلم:

لا ريب في أن دمج المفاهيم الجديدة في التعليم يتوقف علي مدى قدرتنا علي إحداث ثورة في طرائق وأساليب التعليم، نستطيع من خلالها تمكين الطالب من امتلاك مفاتيح المعرفة، ومهارات الدراسة المستقلة، والتعلم الذاتي، وبحيث يصبح الطالب مسلحا بالخبرات والقدرات اللازمة للعصر الجديد، طالب يتحول دوره من المتلقي السلبي إلي الباحث المنتج للمعرفة، والمكتشف المبدع للتكنولوجيا .إن ذلك يتطلب منا السعي باستمرار لاستحداث أساليب تدريس مبتكرة تتعامل مع مختلف القدرات العقلية للطلبة، تخاطب كل أنواع الذكاء، تخاطب كل حواس المتعلم وعواطفه بالصورة والرمز والإشارة، بالأغنية والعبارة، بالموسيقي والرياضة، ولإثارة والحماس، بالتشجيع والرعاية بالمسرح والأنشطة، بالحقل والحديقة، بالمكتبة وقاعة البحوث، وتستغل كل موارد المعرفة من كتاب وموسوعة وكمبيوتر وآلة موسيقية وبحوث ميدانية، إلي إطلاع علي القاموس واستخدام الانترنت، علي أن يظاهر ذلك كله الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة وما أفرزته، وما سوف تفرزه من تقنيات تعليمية جديدة.

١٢- التعامل مع النظم المعقدة (Complex System) واللاخطية:

ذلك أن ما يتسم به المستقبل من غموض وعدم وضوح، ولا تحدد يستوجب التخلص من نظم التعليم التي تخصصت في تخزين موظفين وعاملين يعملون في إطار نظم جامدة وخطوط طويلة ثابتة، ويلتزمون بقواعد صارمة وقوانين حتمية، ولا يخرجون عن النص والروتين، وعلي ان تستبدل بنظم أخرى مركبة، تدرب

الفرد علي توقع التغيير والتحسب لاحتمالاته والاستعداد للعيش في عالم يتسم بالتعقد (Complex) واللاخطية، وما يتطلبه ذلك من قدرة علي التفكير المتشعب، حل المشكلات فائقة الصعوبة والتعقيد، وعمل (السيناريوهات) للاحتمالات المختلفة وتوقع النتائج، نحن إذن بحاجة إلي نظام تعليمي عربي جيد، يستوعب حضارة عصر المعلومات وما يعتل فيه من قوى وعوامل جديدة أفرزت(علم التعقيد Science of Complex)، والذي تلعب فيه الحقيقة الاعتبارية والذكاء

الصناعي والسوبر كمبيوتر فائق القدرة والكيمياء الإحصائية والبيولوجيا الرياضية والتكنولوجيا الحيوية دورا هاما، وهكذا يمكن القول بأن النظام التعليمي الجديد الذي نسعى للوصول أليه سوف يساعدنا علي تحقيق المجتمع المنتج للمعرفة خاصة بعدما أصبحت المعرفة المكون الأساسي والرئيسي للإنتاج، وبعدما تغير النظام الإنتاجي من الإنتاج الضخم للسلع المادية إلي الإنتاج كثيف المعرفة.

١٣- تطوير منظومة التقويم التربوي[٢٢]:

تنطلق الرؤية المستقبلية في نظامنا التعليمي العربي من القناعة العلمية بأن تطوير الممارسات التقويمية، يعتبر شرطا ضروريا لنجاح التطوير الشامل المنشود للنظام التعليمي العربي، فذلك يمثل احد أهم المداخل للانطلاق بالممارسات التعليمية نحو ترسيخ ثقافة الإتقان والجودة، لتحقيق الهدف الاستراتيجي للرؤية المستقبلية، في تحقيق مبدأ التعليم للجميع وديمقراطية التعليم.

ركائز أساسية تشكل رؤية متكاملة في تطوير التقويم

١- عملية التقويم جزء من منظومة كاملة:

- لا يجب النظر في عملية التقويم بمعزل عن المنظمة الشاملة للعملية التعليمية كلها.
- التطوير ضرورة بقاء لا يملك أحد الأطراف تأجيله أو تعليقه زمنيا.
- المعيار الذي يسيطر علي الفكر التنموي هو التنافس من أجل الجودة الشاملة.
- الجودة الشاملة يجب ان تنظم كل محاور العملية التعليمية: للمناهج- التدريس-مهارات أداء المعلم -أداء التلميذ
- التقويم وسيلتنا الوحيدة للتحقق من وجود الجودة الشاملة في كل منظومة العلمية التعليمية.
- الجودة الشاملة لا تتحقق بنظم امتحانات بالية قديمة، تقيس قدرات الطالب في لحظة معينة أو تقيس قدرة واحدة من قدراته، وتتجاهل أنواع قدراته الإبداعية الأخرى .

- الامتحانات القديمة هي امتحانات الفرصة الواحدة الوحيدة، التي تحكم بها علي التلميذ، أما الامتحانات التي تشهدها فهي امتحانات مستمرة تعطي صورة مستمرة ومتطورة عن مستوي الطالب وذلك من خلال ما يسمي "التقويم التربوي الشامل المستمر".
- الامتحانات القديمة...مثلها مثل كاميرا التصوير العادي التي لا تعطينا إلا صورة ثابتة عن الفرد، وتدل علي حركاته وأطوار نموه...أما الامتحانات التي ننشدها في مثل آلات تصوير الفيديو، تعطي صورة الإنسان متحركة ومتطورة وحية.
- التقويم ليس مجرد فرز بهدف العزل، أو رصيد بهدف التسجيل، بل التقويم إجراء تنموي، علاجي، تعزيزي.

٢- التقويم الجديد ثقافة جيدة:

-ضرورة إعادة النظر في فكرنا البالي عن طريق التقويم باعتبار الامتحانات محنة تحل بالتلميذ، ومعاناة تصيب الفرد وأسرته بالتوتر، لأن الامتحان التقليدي ينزل بالفرد بغتة، مرة واحدة، وفرصة واحدة.

- تطوير التقويم يهدف إلي تخفيف المعاناة التي تحدث نتيجة التوتر المصاحب لامتحان الفرصة الواحدة...والذي يحصر التقويم في ركن ضيق جدا، وهو قياس القدرة علي التركيز، وتجاهل باقي القدرات الكثيرة الكامنة في الإنسان.

إن تطبيق مفهوم التقويم الضيق وحصره في امتحان الفرصة الواحدة لقياس قدرة واحدة فقط ،يخلق الفرصة السانحة لنشأة المدرس الخصوصي المحترف، والذي أرتبط بهذا النوع من الامتحانات.

المدرس الخصوصي لا يستطيع أن يؤدي أي دور مع نظام التقويم التربوي الجديد المستمر والشامل والتراكمي والمتعدد.

المدرس الذي يستطيع أن يقوم بدورة مع التقويم الجديد المتطور، هو المدرس المتواجد مع الطالب والمتابع لكل جوانب نموه

٣- ضوابط التقويم:

- وضع العالم ضوابط للتقويم، وفقا لمفاهيم ومعايير الجودة الشاملة، هي:

الشفافية، المساءلة، الرقابة المجتمعية، وهنا اعتبارات أخرى ترتبط بالضوابط، ومن أهمها "أخلاق المهنة" التي تمثل أصلا من أصول العمل، ومبدأ متفقا علية ولا يجب ان نبني رؤيتنا نحو المستقبل علي أنظمة يصنعها الشك والريبة وفقدان الأمل، فالنظم العظيمة تبني علي التفاؤل والأمل.

٤- ضوابط التقويم :

التقويم الحقيقي يحقق هدفين رئيسين هما:

تقويم الطالب، وتقويم المؤسسة التربوية التي تقوم بالعملية التربوية، وقد أجريت دراسات مقارنة للتعرف علي نظم التعليم في دول العالم المتقدمة، ويتم التواصل إلي أربع خصائص أساسية في أي عملية تقويم هي:

- **الاستمرار:**

بحيث يكون التقويم مستمرا، وان يبدأ مع بداية عملية التعلم، ويسير معها حتى نهايتها، ويهدف تصحيح مسار عملية التعليم/التعلم، ولذلك لابد أن تنتقل من التقويم الأحادي، الذي يقوم علي الامتحانات التقليدية التي تتم مرة واحدة في نهاية العام أو الفصل الدراسي إلي تقويم مستمر يندمج في سياق عملية التعلم، ويصبح جزءًا لا يتجزأ منها.

- **الشمول:**

بمعنى عدم الاقتصار على جانب واحد من جوانب التعلم ، وإنما ينبغي أن يشمل التقويم كل جوانب الشخصية،(العقلية والجسمية، والنفسية) للطالب ، الى جانب ما يقوم به الطالب من أنشطة وبحوث ومشروعات، وما يؤدية من مهارات عملية.

- **التنوع:**

بمعني أن تتنوع أدوات التقويم مثل الامتحانات الشفوية واختبارات السريعة، وبطاقات الملاحظة، وملف الطالب، واختبارات الأداء وكلها طرق متنوعة ومتعارف عليها عالميا.

- **التراكم:**

بمعني أن يعبر تقويم الطالب في مرحلة تعليمية معينة عن مجمل أداء الطالب في سنوات هذه المرحلة، رؤى عديدة ومتنوعة لمستقبل التعليم في وطننا العربي، وكل رؤية تنطلق من إطارها المرجعي والنظري والمدافع عن مصالحها وأفكارها، ولعل الرؤية التي قدمناها في السطور السابقة تعبر بدرجة كبيرة من وجهة نظرنا عن الإجراءات العملية لمستقبل التعليم في الوطن العربي وتعبر بصورة أكبر عن ديمقراطية التعليم وكيف يصبح التعليم أحد الحقوق الأساسية والجوهرية التي لا يمكن التفريط فيها للمواطن العربي، أن الحديث عن المستقبل لا يجب أن يستغرق في الفنيات بعيدا عن جوهر المستقبل وهي تحقيق مجتمع ديمقراطي وتعليم أكثر ديمقراطية وعدلاً وحرية.

المراجع والمصادر

١- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مدرسة المستقبل، (تونس ٢٠٠٠) ص١٦.

٢- المرجع السابق ص١٧.

٣- شبل بدران، التعليم وتحدي الثورة المعرفية، في مؤتمر: التربية في مجتمع المعرفة، (القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، لجنة التربية، ٢٠٠٤).

٤- حسين كامل بهاء الدين، التعليم والمستقبل (القاهرة، دار المعرف، ١٩٩٧)، ص ص٦٧-٦٩

٥- حامد عمار، في التنمية البشرية والتعليم المستقبل،(القاهرة، الدار العربية للكتاب، ١٩٩٩) ص ٩٨.

٦- حامد عمار، المرجع السابق، ص١٠٠.

٧- شبل بدران وسعيد سليمان، التعليم في مجتمع المعرفة،(الإسكندرية، دار المعارف الجامعية، ٢٠٠٧) ص٢٦٩.

٨- سعد الدين إبراهيم، تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين،(عمان، منتدى الفكر العربي، ١٩٩٩)، ص ص ١٢- ١٥.

٩- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مرجع سابق ،ص٢٠

١٠- المرجع السابق ،ص٢٢.

١١- شبل بدرات، التربية الأيدلوجية- دراسة في العلاقة بين التربية وبنية النظام السياسي،(القاهرة مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية،٢٠٠٨) ص ٢٨٨-٣٠١.

١٢- شبل بدران، ضرورة تغيير النظام التعليم، (القاهرة مجلة الهلال، عدد فبراير، ٢٠٠٢) ص٢٠-٢٤.

١٣- وزارة التربية والتعليم، مبارك والتعليم- النقلة النوعية في المشروع القومي للتعليم(القاهرة، وزارة التربية والتعليم، قطاع الكتب٢٠٠٢) ص ص١٤٢-١٥٢.

-شبل بدران وسعيد سليمان، معلم الألفية الثالثة في إطار معايير جودة الممارسة المهنية،(الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٨ ص١٥٢-١٧٦.

١٤- كارن م ايفانس، تشكيل المستقبليات- التعلم من اجل الكفاية والمواطنة، (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم٢٠٠٠) ص ١٢٩- ١٤٩.

١٥-المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مستقبل التربية وتربية المستقبل، التقرير النهائي والوثائق لحلقة دراسية عقدها المعهد الدولي للتخطيط التربوي (تونس، ١٩٨٧) ص ٧٢- ١٧٠.

١٦- وزارات التربية والتعليم، مرجع سابق، ص١٤٤.

١٧- أحمد إبراهيم أحمد، الإدارة المدرسية في الألفية الثالثة،(الإسكندرية، مكتبة المعارف الحديثة ٢٠٠١) ص٩- ٨٧.

١٨-واين هولتزمان، مدرسة المستقبل، (القاهرة، المركز القومي للبحوث التربية والتنمية، ١٩٩٥) ص ١١٢- ٥٩.

١٩- كارن م ايفانسن تشكيل المستقبليات- التعلم من اجل الكفاية والمواطنة، مرجع سابق ص ١٣٥-١٤٠.

٢٠- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مرجع سابق، ص٥٧.

- شبل بدران وسعيد سليمان، معلم الألفية الثالثة، مرجع سابق، ص ص١٢٩ - ٢٢٢.

٢١- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مرجع سابق، ص٥٨-٥٩.

- شبل بدارن وسعيد سليمان، مرجع سابق،ص ص٢٣٤-٢٥٤.

٢٢-دنيس أدمز وماري هام، تصميمات جديدة للتعليم والتعلم -تجميع التعلم الفعال في مدارس الغد (القاهرة المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية،١٩٩٩) ص ص ٢٥- ٦٥.